وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي سي الحواس بريكة – الجزائر
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية
مخبر: أفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة
مشروع البحث التكوين الجامعي PRFUالموسومة ب :
الأطر القانونية للمعاملات الإلكترونية البنكية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار تحديات ثورة الرقمنة
PRFU: G01L01CU050120220001

المسطرة الإجرائية لأعمال الملتقى الدولي حول :

التحول الرقمي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة بين التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة

يوم 07 ماي 2024

فيفري 2025

9 789969 532166

أعمال الملتقى الدولي حول : التحول الرقمي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة بين التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة

سلسلة منشورات

مخبر آفاق الحوكمة

للتنمية المحلية المستدامة

المركز الجامعي سي الحواس- بريكة

9 789969 532166

المسطرة الإجرائية لأعمال الملتقى الدولي حول:
التحول الرقمي كألية لتحقيق التنمية المستدامة بين التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة

الإيداع القانوني: فيفري 2025

ISBN 978-9969-532-16-6

البريد الإلكتروني: moultaka.barika.2022@gmail.com

رئيس الملتقى: د. زيبار الشاذلي

الإشراف والتنسيق الفني:

د. يوسفي علاء الدين

طالب الدكتوراه: قطاف حمد

الناشر: مخبر البحث؛ آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة E2470100

فيفري 2025/ المركز الجامعي سي الحواس- بريكة- الجزائر

جميع الحقوق محفوظة، لمخبر البحث©

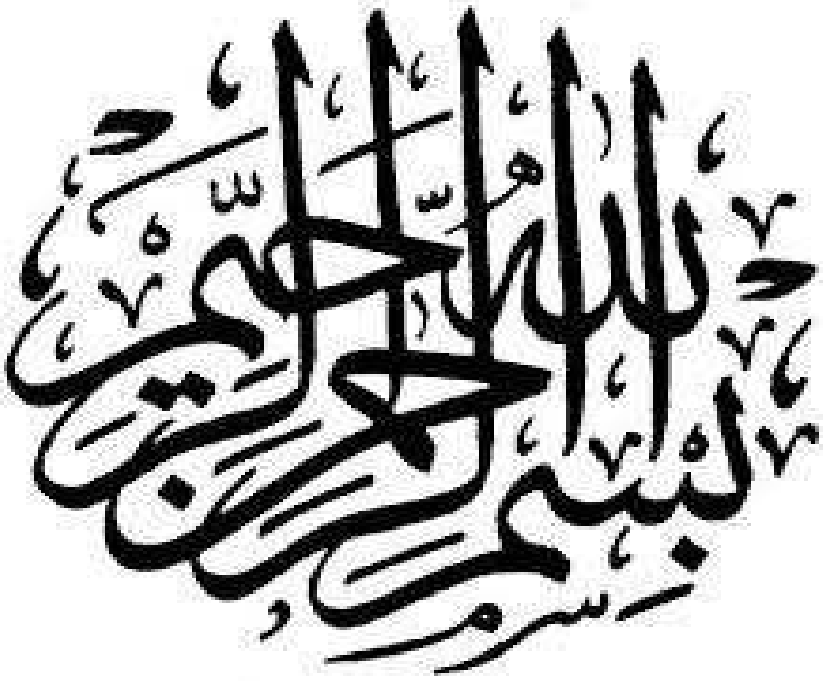
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

يعد التحول الرقمي إحدى ميزات التطور التكنولوجي التي ترتكز على ثروة المعلوماتية القائمة على أساس نقل المعلومات ومعالجتها لكي تصبح لها تأثيرا قويا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللحديث عن مفهوم التحول الرقمي يقتضي ذلك تحديد مضمونه مع بيان متطلبات تحقيقه من خلال العنصرين التاليين:

أولا-مضمون التحول الرقمي: لتحديد مضمون التحول الرقمي يستوجب عرض تعريفا له، مع بيان خصائصه، فضلا عن ذكر أهدافه وأهميته ، ثم خطوات انجازه، وذلك على النحو التالي:

أ- تعريف التحول الرقمي: لقد ذهب البعض إلى تعريف التحول الرقمي على أنه:" عملية انتقال وتحويل المؤسسات الحكومية للعمل وفقا لنماذج الأعمال والتي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية والتقنية المتطورة والمبنية على المعرفة والابتكار والابداع في تقديم الخدمات للجمهور بكفاءة وفاعلية وبأسلوب آمن من خلال أحدث وسائل التكنولوجيا الرقمية"[1]، وذهب البعض الآخر إلى تعريفه على أنه:" مشروع حكومي يشمل خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة عن شكلها التقليدي إلى الشكل الالكتروني الذكي، بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة" وقد عرف التحول الرقمي أيضا بأنه:" عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات وكذا طرق التسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء استراتيجية رقمية والتي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم للامكانات الرقمية ودراسة لمتطلبات الاستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي".

ويذهب البعض إلى تعريف التحول الرقمي على لأنه:" العملية التي يتم فيها تحويل المواد غير الالكترونية إلى صيغة ملفات رقمية يمكن التعامل معها من خلال تكنولوجيا الحاسوب عن طريق استخدام الماسحات الضوئية أو أي معدات أو أجهزة أخرى"، وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCAG) التحول الرقمي على أنه:" النتيجة لعملية تحويلية جلبتها المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، التي جعلت التقنيات أرخص وأكثر قوة وموحدة على نطاق واسع مما يؤدي إلى تحسين العمليات التجارية وتعزيز الابتكار لدى جميع القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية".

ب- خصائص التحول الرقمي: من خلال ما سبق ذكره حول تعريف التحول الرقمي نستنتج بأنه يمتاز بمجموعة من الخصائص هي كالآتي:

- التفاعل والتنسيق بين مؤسسات الدولة والجمهور: إن التحول الرقمي يضمن التفاعل والتنسيق بين أجهزة الدولة والمواطنين عن طريق تسهيل التواصل بصورة فعالة مما يساهم في القضاء على البيروقراطية على أساس التحول من المعاملات الورقية إلى المعاملات الالكترونية، هذا ما يسهل عملية تقديم الخدمات للجمهور.

• التنوع والمساهمة في بناء استراتيجية رقمية: إن المستحدثات الرقمية في الاتصال وتعددها أدى إلى تنوع عناصر العملية الاتصالية التي وفرت للمتلقي خيارات لتوظيف عملية الاتصال بما يتفق مع حاجاته ودوافعه للاتصال، في نفس الوقت فإن التحول الرقمي يحتاج إلى بنية تحتية قوية تسمح بإجراء العمليات التي تتم في اطارها، مما يحتاج إلى وضع خطط استراتيجية تقوم على أسس علمية وقانونية حتى تحقق التحول الرقمي الفعال في مؤسسات الدولة.

• المساهمة في تحقيق العدالة الرقمية: حتى يساهم التحول الرقمي في تحقيق العدالة الرقمية لابد من توفير السبل لنفاذ الخدمات إلى جميع المواطنين وفي نفس الوقت توفير ساحة آمنة للتعامل الرقمي بحيث يتم فيه حصول المواطنين على الخدمات الرقمية دون تمييز

ج- أهداف التحول الرقمي: تتثمل أهداف التحول الرقمي فيما يلي :

- تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكارا وتعاونية على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع،
- تغيير نظام المؤسسات لتوفير مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي للمستخدمين حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع،
- انشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية، وضمان ادارتها وإمكانية الوصول اليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها،
- تعزيز حماية البيانات الرقمية والشفافية وضمان متطلبات الاستقلالية وتعزيز الثقة،
- تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع،
- تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة وتحسين الاطار التنظيمي لها.

و في هذا المقام العلمي الرفيع نحاول العمل على نشر أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالمركز الجامعي سي الحواس معهد الحقوق و العلوم الاقتصادية الذي أنعقد بتاريخ : 07 ماي 2024 مع نشر أعمال الملتقى الذي لاقى صيتا وطنيا و دوليا و كان في الحقيقة عبارة عن تجميع للأعمال العلمية للعلماء من كافة أقطار الوطن العربي العزيز و الله ولي التوفيق

الدكتور: زيبار الشاذلي

رئيس الملتقى الدولي

الـــــلـــــــــجنة العلمية:

الاسم واللقب:	الجامعة:	الاسم واللقب:	الجامعة:
أ.د. بولحية شهيرة	المركز الجامعي بريكة	د . زيبار الشاذلي	المركز الجامعي بريكة
أ د .سلامي الميلود	جامعة الحاج لخضر باتنة	أ د. ونوغي نبيل	المركز الجامعي بريكة
أ.د رشا علي الدين	جامعة المنصورة جمهورية مصر العربية	د. فرقاني قويدر نور الإسلام	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
د. عبد الرازق وهبه سيد أحمد محمد سيد	كلية جدة العالمية السعودية	د .رمضاني فريد	جامعة سطيف 2
د . خالدة ذنون مرعي الطائي	الجامعة التقنية أربيل فرع شقلاوة العراق	د. عليلي عبد السلام	المركز الجامعي بريكة
د . عقيل فاضل حمد علي الدهان	كلية القانون جامعة البصرة	د علام سعود	جامعة أكلي محند أولحاج البويرة
د . ياسر الخلايلة	جامعة العلوم البحرين	د. بن قسمي طارق	المركز الجامعي بريكة
أ .د. محمودي سماح	المركز الجامعي بريكة	د. بوهنتالة ياسين	المركز الجامعي بريكة
أد. نويس نبيل	المركز الجامعي بريكة	د. سايب رامي	المركز الجامعي بريكة
د. رجائي عبد الرحمان عبد القادر عوض	جامعة أوروك بغداد العراق	د. جماطي عبد المنعم	المركز الجامعي بريكة
د. حنان قاسم كاظم	جامعة تكريت العراق	د. قادري نادية	المركز الجامعي بريكة
د. عادل محمد علي مصطفى	كلية الإسراء – العراق	د. عباسي سهام	المركز الجامعي بريكة
د. حماده خير محمود أحمد	كلية الإسراء العراق	د. مرجال عائشة	المركز الجامعي بريكة
د .سعاد سالم محمد أبو سعد	جامعة طرابلس ليبيا	د. العطراوي كمال	المركز الجامعي بريكة
د .حنان صبحي عبد الله عبيد	الجامعة الأردنية المملكة الأردنية الهاشمية	د. طويرات عبد الرحمان	المركز الجامعي بريكة
د .وفاء فلحوط	جامعة دمشق سوريا	د. ذبيح هشام	المركز الجامعي بريكة
أ د. بن الشيخ نورالدين	المركز الجامعي بريكة	د . يوسفي علاء الدين	المركز الجامعي بريكة
أ د. بن سعيد صبرينة	المركز الجامعي بريكة	د. برابح منير	المركز الجامعي بريكة
أ.د الموسوس عتو	جامعة غليزان	د. دعاس عزالدين	المركز الجامعي بريكة
د. فاضل رابح	المركز الجامعي بريكة	د زغودي عمر	المركز الجامعي أفلو
د.موراد سمير	المركز الجامعي بريكة	د .لقليب سعد	المركز الجامعي بريكة
د. سلالي بوبكر	المركز الجامعي بريكة	د العطار زين الدين	المركز الجامعي بريكة
د بوراوي أحمد	المركز الجامعي بريكة	د. رفاف لخضر	جامعة برج بوعريريج
د.مخلوف هشام	المركز الجامعي بريكة	د. جدي نجاة	جامعة الجلفة
د. حذفاني أمير	المركز الجامعي بريكة	د. بن يحي إبراهيم	المركز الجامعي بريكة

- اللجنة التنظيمية :

الاسم واللقب:	الجامعة:
د. بوقنة برهان الدين	المركز الجامعي بريكة
د. رحماني إيمان	المركز الجامعي بريكة
د. بن سعيد عبد الستار	المركز الجامعي بريكة
د. بن منصور الياميين	المركز الجامعي بريكة
د. مزياني عبد الستار	المركز الجامعي بريكة
د. وحشي أمير	المركز الجامعي بريكة
د. سليماني عبد الحكيم	المركز الجامعي بريكة
د. بن عوالي أشواق	المركز الجامعي بريكة

- اللجنة التقنية:

الاسم واللقب:	الجامعة:
د. يوسفي علاء الدين	المركز الجامعي بريكة
لعطار خالد	المركز الجامعي بريكة
رحماني إيمان	المركز الجامعي بريكة

الرقم	العنوان	الصفحات
01	تأثير التحول الرقمي علي دعم الميزة التنافسية المستدامة في أعمال التجارة الالكترونية د/ عبد الله أحمد محمد عليوه	22 -10
02	التنمية والتنمية المستدامة أي علاقة ؟ لأي دور د/ بخوش إكرام، د/ أمير وحشي	33-23
03	التأثير الإيجابي للذكاء الإصطناعي في سبيل تحقيق تنمية مستدامة د/ سارة بولقواس د/ يسرى بولقواس	54-34
04	التحول الرقمي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة بين التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة د/ هشام عامر، دشو ابي سارة	66-55
05	دور الإدارة الإلكترونية في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإدارية د/ سماتي حاتم، د/بصيري جمال	80-67
06	دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة د/ إبراهيم بن يحي، د. عزالدين دعاس	101 -81
07	التحول الرقمي للإدارة المحلية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر د/ سليمان وليد، ط-د. برجي عبد الحكيم	109 - 102
08	مظاهر رقمنة الإدارة العمومية في التشريع الجزائري د/ هشام ذبيح د/ محمد أبوطه المكي	120 -110
09	دور الرقمنة في تعزيز ثقة المستثمر: دراسة حالة للمنصة الرقمية التابعة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ط/د نوي أحمد د/نويس نبيل	134 – 121
10	المنصات الرقمية كأداة للتحول الرقمي و أثرها في تحقيق التمنية المستدامة د برابح منير	143 -135
11	التحول الرقمي في الجزائر خيار ام حتمية-رؤية تحليلية لمدى النضج الرقمي د رزيقة عليلي / د عائشة بن النوي	161 - 144
12	دور الرقمنة في رفع جودة خدمات الجماعات الإقليمية د لقليب سعد / د بن رحمون عبد الحميد	175 - 162
13	Digital Transformation in Algeria: Assessment and Obstacles BOUHEROUR Nourelhouda / TAALLAH Lilia	201 - 176
14	تطبيقات خدمات الإبتكار المعرفي و أليات ه في مراقبة و ضبط التجارة الإلكترونية	217 - 202

	د/ طارق بن قسمي ، د/ لقوقي فاتح، د/ بوعزيز براهيم	
15	حماية المستهلك من مخاطر التعاقد الالكتروني في التشريع الجزائري د/ يوسفي علاء الدين، د/ بن عزوق منير	236 - 218
16	الترخيص كضابط لممارسة نشاط التصديق الإلكتروني في التشريع الجزائري د/ بره الزهره، ط.د/ بركة أمال	258 - 237
17	مكافحة الشروط التعسفية في عقود الاستهلاك الالكترونية بين التشريع الجزائري و التشريعات المقارنة د/ لعطارزين العابدين	279 - 259
18	التجارة الالكترونية في الجزائر- قراءة تحليلية لآليات الممارسة والحماية القانونية د/ فني غنية ط.د/ طالب حليمة السعدية	291 - 280
19	الأطر القانونية للمعاملات الإلكترونية البنكية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في اطار تحديات ثورة الرقمنة د/ أوبيرة محمد السعيد	302 - 292
20	تحديات رقمنة قطاع العدالة على ضوء القانون 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة د/ مشتة نسرين	320 - 303
21	الإدارة الإلكترونية للمعاملات البنكية بين المخاطر و الضمانات ط-د/ قطاف محمد، د/ زيبار الشاذلي	338 - 321
22	الأثر القانوني للمصنفات الرقمية على البيئة الإلكترونية الدولية د/ ياسين بوهنتالة، د/ زيبار الشاذلي	353 – 339
23	رؤى عالمية لتعزيز التحول الرقمي في السياسات الاقتصادية: دراسة تحليلية للتطورات الحالية والاتجاهات المستقبلية د/ زغودي عمر، ط.د/ محمد شلالي	367 - 354
24	أفاق التنمية في ظل متطلبات مقاربة الرقمنة أد.زيوش سعيد، أد. بومدفع الطاهر	386 - 368

25	نحو رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر: رؤية عن قرب «مواكبة للنظم المقارنة أم استجابة لمتطلبات سوق العمل» د/ سهام عباسي، أد/ شوقي يعيش تمام	389-387
26	التحول الرقمي للإدارة المحلية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر د/ سليمان وليد ،ط-د برجي عبد الحكيم	402 - 390
27	التحول الرقمي و أثره على الطفل د. بن منصور اليمين ، د. يسمينة برعودي	411 – 403
28	المنصة الرقمية للمستثمر كآلية لعصرنة وتشجيع الاستثمار د. بوسته جمال ، د. بن طاهر آمنة	422 – 412
29	الرقمنة في مجال الاستثمار مزايا اجرائية وضمانات هيكلية أ.د. ونوغي نبيل، د. رفاف لخضر	438 – 423
30	دور الرقمنة في دفع التنمية المستدامة - رقمنة قطاع الاستثمار نموذجا- د. مخلوف هشام	451 – 439
31	التحول الرقمي ومظاهره في التشريع الجزائري جباري ميلود	466 – 452
32	المقصود بالتحوُّل الرقمي ومتطلّبات عملية الرقمنة في الاقتصاد د. قبايلي محمد، د. يرمش مراد	479 – 467
33	دور التحول الرقمي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر د. محمد الأمين نويري ، د. رشا مقدم	493 – 480
34	رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر نظام moodle نموذجا د. بن نولي زرزور، د. سليني محمد الصغير	509 – 494

35	التحول الرقمي: قراءة في المضامين – و اقع، رهانات وتحديات – عليلي عبد السلام ، محمودي سماح	549 - 510

ISBN 978-9969-532-16-6

دور الرقمنة في رفع جودة خدمات الجماعات الإقليمية

The role of digitization in raising the quality of territorial collectivities' services

تاريخ النشر: ../../..20

د لقليب سعد *
المركز الجامعي سي الحواس بريكة
saad.louglaib@cu-barika.dz z
د بن رحمون عبد الحميد
المركز الجامعي سي الحواس بريكة
hbenrahmoune150@gmail.com

ملخص:

إن الجماعات الإقليمية من بين أهم الركائز في التنظيم الإداري في الدولة، وعلى اعتبار أن هذه المرافق العمومية تتميز بمبادئ متعددة لاسيما قابليتها للتغير ومواكبة التطورات المتزايدة التي يشهدها العالم بأسره، هذا التحول والتطور السريع ألزم المشرع الجزائري مرافقتها بعدة قوانين وتنظيمات ليسمح لها بممارسة كل الوظائف والخدمات التي تقدمها .

ولعل التطور التكنولوجي الحديث أدى بالدولة الجزائرية إلى المضي نحو الرقمنة الالكترونية للجماعات الإقليمية من أجل رفع مستوى وجودة الخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة، بغية تحقيق المرونة والفعالية والشفافية في أعمال الإدارة وقدرتها على مسايرة التطورات والقضاء على البيروقراطية .

الكلمات المفتاحية : الجماعات الإقليمية، الرقمنة الالكترونية، الفعالية والشفافية، البيروقراطية..

Abstract:

Territorial collectivities are among the most important pillars of the State's administrative management. Given that these public services are characterized by multiple principles, especially their susceptibility to change and to keep abreast of the increasing developments in the entire world, Algerian legislature has been obliged to accompany it with several laws and regulations to allow these public utilities to exercise all the functions and services they provide.

Recent technological developments may have led the Algerian State to move towards the electronic digitization of territorial collectivities in order to raise the level and quality of the services provided in order to meet flexibility, effectiveness and transparency in the administration activities and its ability to keep pace with developments and eliminate bureaucracy.

Keywords: *Territorial collectivities, electronic digitization, effectiveness and transparency, bureaucracy.*

,

*- د لقليب سعد

ISBN 978-9969-532-16-6

مقدمة:

إن التطور التكنولوجي الهائل والمتزايد الذي شهدته الساحة الدولية والذي أدى بالإنتقال من الخدمات الكلاسيكية القديمة نحو الخدمات الرقمية الذكية المتطورة، لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين وتطوير الخدمات العمومية وعصرنتها ، لا سيما وأن الرقمنة أصبح لها دور فعال من جانب السرعة في الأداء وربح الوقت و الجهد.

وعملت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج خطط لتغيير نمط التسيير التقليدي، والتوجه إلى التسيير الرقمي، عن طريق اتباع عدة إصلاحات في المجال الإداري، للتكيف مع المتطلبات الراهنة في مجال الرقمنة وتخفيف الإجراءات الإدارية وعبئها، وذلك من خلال التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية، سعيا منها إلى تحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن من جهة، ورفع العوائق البيروقراطية من جهة أخرى.

ورقمنة الخدمات العمومية على مستوى الجماعات الاقليمية هي إحدى الآليات الرئيسية التي أصبحت تنتهج بغرض تحسين جودة الخدمات العمومية والتوجه نحو إدارات وهيئات هادفة إلى توفير الجهد والوقت للمواطن وتخفيض نفقات الدولة.

وتعمل الدولة الجزائرية على تعميم الإدارة الرقمية وتوسيعها على مستوى مصالح الجماعات الإقليمية لتطوير العلاقة بين الإدارة فيما بينها من جهة ومن جهة أخرى مع علاقتها مع المواطن بهدف رفع التحديات الموجودة وتسهيل كل الخدمات وتوفيرها للمواطن.

ولعل أهمية دراسة هذا الموضوع تكمن في البحث عن مكانة ودور الرقمنة في تطوير وجودة الخدمات العمومية داخل الجماعات الاقليمية فيما بينها أي تبادل الخدمات ما بين هيئات الجماعات الإقليمية في حد ذاتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى الإيجابيات التي يمكن أن تقدمها الرقمنة والتطور التكنولوجي للمواطن، لا سيما مع تطور وتعقد الوثائق الإدارية التي يحتاجها المواطن.

وتتمثل أهداف الدراسة في محاولة التطرق إلى أهم التوجهات والتعديلات القانونية والتنظيمية التي جاء بها المشرع الجزائري تماشيا مع التطور التكنولوجي، والتعرف على أهم الركائز التي تدعم الرقمنة لدى الجماعات الإقليمية في الدولة، والتطرق إلى الخدمات الرقمية في مجال الخدمة العمومية المقدمة من طرف أهم المصالح على مستوى الجماعات الإقليمية.

والمنهج المتبع هو المنهج التحليلي الوصفي، والذي من خلاله نتمكن من إجراء دراسة وتحليل النصوص القانونية المنظمة للجماعات الإقليمية والمُدعِمة للتطور التكنولوجي، والبحث عن أهم الايجابيات التي نتجت عن تطبيق الرقمنة وجودة العمل الإداري وتسهيل شؤون المواطن، بالإضافة إلى تحليل أهم الحواجز والعقبات الي تواجه الإدارة الجزائرية ورقمنتها.

ولعل الأهمية التي يكتسيها موضوع دور الرقمنة في جودة الخدمات التي تقدمها الجماعات الاقليمية يؤدي بنا إلى طرح الاشكالية رئيسية وطرح عدت تساؤلات فرعية:

- **إلى أي مدى تساهم الرقمنة في جودة خدمات الجماعات الإقليمية؟ وما مدى تأثير التكنولوجيا في تسهيل المعاملات الإدارية ؟**

ومن خلال هذه الاشكالية يمكن طرح عدت تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- **ما هو مفهوم الرقمنة ؟**
- **ما مفهوم الإدارة الالكترونية وماهي متطلباتها؟**
- **فيما يتمثل أثر التكنولوجيا على أعمال الإدارة فيما بينها وفي علاقتها بالمواطنين؟**
- **إلى أي مدى تساهم الرقمنة في تسهيل الخدمات العمومية؟**
- **هل الرقمنة منحت الجودة في الخدمات المقدمة للجماعات الإقليمية أو أنها زادت من تعقيدها ؟**
- **ماهي أهم المعوقات والحواجـــز التي تؤثر على الرقمنة داخل الجماعات الإقليمية في الدولة الجزائرية؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية والتساؤلات الفرعية يمكن تقسيم هذا لورقة البحثية إلى مبحثين ويندرج ضمن كل مبحث مطلبين حيث نتناول في :

المبحث الأول: فاعلية الرقمنة في خدمات الجماعات الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة في جودة خدمات الجماعات الإقليمية.

أما المبحث الثاني: واقع ومعوقات الرقمنة في الجماعات الإقليمية

المطلب الأول: تطبيقات الرقمنة في الجماعات الإقليمية.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الرقمنة في خدمات الجماعات الاقليمية

وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال دراسة دور الرقمنة في جودة خدمات الجماعات الإقليمية.

المبحث الأول: فاعلية الرقمنة في خدمات الجماعات الإقليمية.

اعتمدت الجزائر على تطبيق سياسة اللامركزية والتي من خلالها يتم توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية على مستوى العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة[1]، حيث نصت المادة 01 من قانون البلدية 11- 10 على أن " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"[2].

والولاية هي الجماعة الاقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتمثل الدائرة الادارية غير الممركزة للدولة، وتشكل فضاءا لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية للدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[3].

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة.

يعتبر التقدم التقني والعلمي وكثرة الشبكات الرقمية في الوقت الراهن من أهم الآليات التي أثرت على الخدمات التي تقدمه الجماعات الإقليمية في الجزائر بصفة خاصة وكل القطاعات الأخرى بصفة عامة، مما أدى بتغير طبية العمل الإداري التي توفره هذه الإدارات.

وبالرغم من حداثة المصطلحات سواء الرقمنة أو الإدارة الالكترونية أو الإدارة الرقمية إلا أن لها تأثير كبير على العمل الإداري والاستغناء شبه الكلي على المعاملات الورقية نظرا لتطور وتوسع تكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات الورقية إلى معاملات إلكترونية[4].

ومن أساليب الإدارة الحديثة إتباع الإدارة الالكترونية في تقديم الخدمة العمومية، حيث يؤدي تبني الإدارة الالكترونية إلى رفع جودة المرفق العام، في مقابل تقديم خدمة أفضل للمنتفعين بها وكذا سهولة تقديمها وسرعتها وتطويرها في أي وقت وفي أي مكان، مما يسهل للموظف تقديم الخدمات ويسهل للموطن الحصول عليها[5].

أولا- تعريف الرقمنة:

تتعدد مفاهيم الرقمنة لكنه مصطلح حديث الاستعمال ودُخُولهِ لجميع المجالات والقصد من الرقمنة هو تحويل البيانات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي، كما يمكن تعريفها بأنها عملية تحويل الأشياء المادية إلى أشياء رقمية في الحاسوب مثلا مجموعة من

النصوص المكتوبة والصور من الحالة الورقة العادية، إلى شكل رقمي يكون في شكل ملفات، بواسطة أدوات تكنولوجية كالماسح الضوئي[6].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول الرقمنة هي عملية تحويل بطريقة الكترونية لمحتوى مادي ملموس كتاب أو صورة أو أراق مقررات، قرارات مثلا إلى شكل مقروء عدة أساليب وبواسطة أجهزة متخصصة كالكمبيوتر.

وهناك من يرى بأن مصطلح الرقمنة والإدارة الالكترونية مصطلح حديث غير أن هناك عدت مفاهيم منها الاستغناء على المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني باستعمال تكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العمومية إلى إجراءات مكتبية إلكترونية[7].

كما أن المشرع الجزائري ألزم كل الإدارات بأن تلتزم بالوقت المحددة لتقديم الخدمات والوثائق والرد على الاقتراحات والشكاوي والسرعة في معالجة الملفات وتسليم كل الوثائق في آجالها القانوني وهذا ما نصت عليه المادة 25 من المرسوم التنفيذي 88-131[8]، وبالتالي استعمال الرقمنة والتكنلوجيا يتناسب مع سرعة التنفيذ وتوفير الوثائق اللازمة للمواطن في وقتها المحدد.

ثانيا- المفاهيم المشابهة لمفهوم الرقمنة

يتشابه مفهوم الرقمنة مع مفاهيم أخرى نتناولها في الوسط الإداري، على سبيل المثال لا الحصر نجد الإدارة الإلكترونية والخدمات الرقمية وكذا التحول الرقمي وهذا ما سنحاول تناوله في هذه النقاط المختصرة:

1. **الإدارة الالكترونية و الرقمنة:**

تعتبر الإدارة الإلكترونية من بين أهم المصطلحات الحديثة التي ارتبط ظهورها بالتطور التكنولوجي الذي شهده العالم وهي تعرف على أنها ":عملية تحويل الأعمال و الخدمات الإدارية بسرعة عالية دون استخدام الورق مما يساهم في تحقيق الفاعلية في تقديم الخدمات.

2. **الإدارة الرقمية و الرقمنة:**

تعرف الإدارة الرقمية بأنها استراتيجية إدارية تستخدم وسائل اتصال رقمية وتسعى إلى الاستفادة منها في تحقيق العمليات الإدارية بهدف الرفع من العمل الإداري وتسهيله[9].

وهناك من يرى أن تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات لا سيما تطبيقات الانترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على خدمات التي تقدمها الإدارة المحلية[10].

3. **جودة الخدمة العمومية:**

إن مفهوم الجودة يتجسد أساسا في وجود علامة التميز والتغيير نحو ما هو جاذب لتطلعات الأشخاص، سواء تعلق الأمر بالخدمات أو السلع، وبالتالي فجودة الخدمات تتعلق بالخدمات التي يتلقاه الأفراد من الجماعات الإقليمية سواء الولاية أو البلدية[11].

وهناك من يرى أنها عملية الجودة تتعلق بنوعية الخدمة أو المنتج وانعدام العيوب وتنفيذ العمل بصورة صحيحة ودقيقة حيث تضم الجودة المنتج والخدمة وجودة المسؤولية الاجتماعية، فالالتزام بجودة المنتج أو الخدمة هو عملية أخلاقية وثقافية وتعبير على المسؤولية والالتزام والثقة والشفافية في التسيير والمعاملة وتقديم الخدمات[12].

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة في خدمات الجماعات الإقليمية

تلعب الرقمنة دورا هاما في الخدمات التي تقدمها جميع المصالح في الدولة ولعل كل الخدمات التي تقدمها الجماعات الإقليمية لا تخلو من التكنولوجيا والمعلومات ، فاكتساب الموظف لمهارات وقدرات سلوكية مع التواصل عن طريق الأجهزة الإلكترونية الحديثة وزيادة المعارف والمهارات الخاصة بها، يجعل الموظف متمكن من استخدام الآليات والتطبيقات الالكترونية والتعامل معها بسهولة وأكثر دقة مما يساهم في نجاعة العمل وكفاءته[13].

ولعل أهمية الرقمنة تتجلى فيما يلي:

- المحافظة على مبدأ استمرارية الخدمات العمومية[14].
- توفير البوابات الالكترونية في الخدمات التي تقدمها الجماعات الإقليمية يكرس مبدأ المساواة بين المواطنين وتسهيل عمل الموظف داخل مؤسسات الدولة والهيئات العمومية وتسهيل المعاملات اليومية للمواطنين وحسن سيرها [15].
- التغلب على مشاكل البيروقراطية وتطوير النشاط الإداري سواء في حالة التنسيق الإدارة مع الإدارة أو مع المواطن وتقريب الغدارة من الموطن.
- السرعة وربح الوقت في حفظ المستندات والوثائق الإدارية وبطريقة آمنة[16].
- السرعة في الوصول إلى الوثائق الإدارية والرجوع إليها وقت الحاجة[17].
- التحول من مجتمع ورقي إلى مجتمع الكتروني عن طريق الخدمات التي تقدمها الإدارات العمومية إلكترونيا دون التكبد لمشقة التنقل إلى الإدارات العمومية.
- تلعب الرقمنة دورا هاما في الجماعات المحلية لا سيما البلدية بمختلف مصالحها سواء الحالة المدنية أو المصالح البيومترية نتيجة التطور السريع للتكنولوجيا، وتساعد الرقمنة في سرعة استخراج جميع الوثائق من البلدية .
- تنمية القدرة على التأقلم ومسايرة التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم وتطور المهن والوظائف المحلية.

- الرقمنة تعمل على اكتساب القدرة على تبني وتنفيذ ومواكبة وإنجاح العمل الإداري وتنفيذ المشاريع التنموية. ومسايرة التحولات على المستوى الوطني والدولي[18].
- تساعد الرقمنة على تحسين الخدمات العمومية وتبسيطها وتسهيلها فهي تساعد على إتاحة البيانات والمعلومات أمام الموظف بكل شفافية، وتساهم في تقديم الخدمات للمواطن بكل اريحية وشفافية ودون أي تمييز بين المواطنين[19].

المبحث الثاني: و اقع ومعوقات الرقمنة في خدمات الجماعات الإقليمية.

إن الجماعات الإقليمية في الدولة لها طابع خاص حيث أنها تختلف عن المصالح المركزية من خلال قربها من المواطن بشكل كبير بحكم أنها هناك تعايش بين الإدارات المحلية في الدولة وحياة المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية

ومن أهم الأهداف الحديثة للجماعات الإقليمية هي اشراك الأفراد في إدارة الشؤون الإدارية والتنمية المحلية، بهدف توفير حياة أفضل للمواطن وتلبية حاجاته من أمن وغذاء ومعيشة ورفاهية وهذا ما يميزها عن المصالح المركزية كما ذكرنا سابقا.

غير أن رقمنة الخدمات بشتى أنواعها لدى الجماعات الإقليمية يحتم علينا دراسة تطبيقات وواقع هذا التطور التكنولوجي والتطرق إلى أهم العوائق والحواجز التي يمكن أن تكون عقبة في تطبيق الرقمنة في هذه الإدارات.

المطلب الأول: تطبيقات الرقمنة في خدمات الجماعات الإقليمية.

يكتسي موضوع رقمنة خدمات الجماعات الإقليمية دورا هاما في تحسين الخدمات العمومية وتطويرها من الناحية العملية نظرا لتحسين كل خدماتها للمواطن والايجابيات التي تنتج عن تطبيقها ومواكبتها للتطورات الراهنة.

ولعنا في دراستنا هذه ارتأينا التطرق إلى حالة رقمنة الخدمات العمومية في الجماعات الإقليمية والمتمثلة في الخدمات التي تقدمها إدارة البلدية بحكم قربها من الموطن بشكل مباشر واعتبارها جزء لا يتجزأ من الدولة وصورة من صور اللامركزية الإدارية في الجزائر.

فالبلدية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة السلطات المركزية على المستوى المحلي[20].

وهذا ما أكده المشرع الجزائري من خلال قانون البلدية[21] والولاية[22] فهي تمثل الجماعات الإقليمية في الدولة، ومن خلال دراسة تأثير الرقمنة والتكنولوجيا والمعلوماتية وتطبيقاتها على مستوى إدارة البلدية يمكن التطرق إلى عدة مصالح ومكاتب على مستوى الجماعات المحلية لمعرفة أثر الرقمنة وتطبيقاتها وهذا من خلال ما يلي:

1. **رقمنة الحالة المدنية على المستوى المحلي والوطني:**

إن ارتباط الأفراد بمصالح البلدية أساسا في الحالة المدنية التي تتمثل في استخراج وثائق الحلة المدنية بكل أنواعها كشهادة الميلاد أو عقد الزواج أو شهادة الوفاة وبطاقة الإقامة وشهادة الإقامة وغيرها من الوثائق الخاصة بالأفراد.

وعملية رقمنة الحلة المدنية كانت من أولى اهتمامات وزارة الداخلية والجماعات المحلية حيث جسدت كل الوسائل البشرية والمادية من أجل إنجاح رقمنة الحالة المدنية.

حيث تم رقمنة أكثر من 98 مليون صورة لشهادة الميلاد والوفاة وعود الزواج، وتم تشكيل قاعدة بيانات على مستوى البلديات تسمى بالشبكة المحلية (local réseau) وشبكة أخرى تشكل قاعدة بيانات وطنية(réseau national)[23]، كل هذه المجهودات المبذولة كانت عن طريق إنشاء سجل وكني آلي للحالة المدنية حسب القانون 14-08 المعدل والمتمم للأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية[24]، مما سهل على المواطن الحصول على وثائقه وتخفيف عبء التنقل إلى مكان ميلاده بالإضافة إلى السرعة في الحصول عليها .

ويعتبر السجل الوطني الآلي للحالة المدني من أهم الإجراءات المستحدثة التي انتهجتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بهدف عصرنة وتطوير الخدمات الإدارية على مستوى البلدية والولاية، والعمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن[25].

2. **رقمنة مكتب الشكاوى في البلديات :**

عن اصلاحات الدولة الجزائرية مست جميع الجوانب لا سيما الخاصة بالمواطن حيث أن مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية سهل للمواطن إيصال صوته عن طريق الشكاوى فبعد أن كانت هذه الأخيرة تدون في سجل خاص بذلك مرقم ومختوم من قبل مصالح البلدية[26] أصبح بإمكان المواطن عن طريق الرقمنة من إيصال شكواه إلى المصالح المركزية واللامركزية في الدولة عن طريق الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية[27].

فيتم تسجيل الشكاوى والعرائض لتقريب الإدارة من المواطن بهدف تمكن المصالح المركزية من الاطلاع على مشاكل المواطن ومدى تقيد المصالح المحلية والمسؤول المحلي في حل كل هذه المطالب.

3. **رقمنة مصلحة الصفقات العمومية:**

إن رقمنة الصفقات العمومية يعتبر من أهم مجالات تحسين الخدمات العمومية لا سيما تطبيق الإدارة الالكترونية من خلال السعي إلى تجسيد ومحاولة الدولة الجزائرية إلى رقمنة وإصلاح وتحسين الخدمة العمومية[28].

وعصرنة الإدارة الالكترونية هو الانتقال من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني الشبكي مما فرض استخدام التكنولوجيا في كل إجراءات الصفقات العمومية منها الإعلان الإلكتروني عن الصفقات العمومية، حيث يتم نشرها على مواقع الانترنت المختلفة ووسائل

التواصل الاجتماعي مما يسهل في الوصول إلى المعلومة لا سيما مع سرعة انتشار الإعلانات الإلكترونية وكثرة وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن المعرف أن المرسوم الرئاسي 15 – 247 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام[29] المعدل بالقانون 23 – 12 المؤرخ في 05 أوت 2023[30]، أكد على أن تقوم السلطات المتعاقدة بعد تحديد الحاجات وضبط دفتر الشروط الخاص بالصفقة العمومية المزمع الإعلان عنها إلى إطلاق إعلان عن تلك الصفقة العمومية ونشره وفق الشروط القانونية المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي 247-15 غير أن أن عملية الإعلان هذه أخذت شكلا آخر مغايرا للشكل التقليدي، حيث أصبحت تتم وفق إجراء إلكتروني من خلال بوابات إلكترونية مخصصة لهذا الغرض فيتم تسجيل المصالح المتعاقدة والمتعاملون الاقتصاديون على حد سواء وذلك للحصول على المعلومات والبيانات الكافية للمتعاقدين وتخزينها على كوسائل إثبات مستوى البوابة الإلكترونية لاستعمالها في عملية التعاقد أو للرجوع إليها لاحقا[31].

4. **رقمنة الوثائق البيوميترية :**

يقصد بالوثائق البيومترية بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر ورخصة السياقة كل هذه الوثائق أصبحت تستخرج إلكترونيا عن طريق حجز المعلومات وإصدارها بعيدا عن الممارسات الورقية القديمة، هذه العملية مشتركة بين مصالح البلدية ومصال ح الولاية، وتعتبر من أهم مظاهر تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية.

حيث أن بطاقة التعريف الوطنية كانت تستخرج ورقيا بمقتضى المرسوم 67-126 وتحدد صلاحيتها بعشر سنوات (10) للأشخاص البالغين و خمسة (05) سنوات للأشخاص الذين يقل سنهم على تسعة عشر سنة[32]، والتي أصبحت اليوم تستخرج بيومترية، أما بالنسبة لرخص السياقة البيومترية فقد واصلت مساعي الدولة الجزائرية لإضافة الدعم للبلدية الالكترونية باستخراج أول رخصة سياقة بيومترية شهر جوان 2019[33].

5. **رقمنة وربط الملحقات الإدارية بشبكة الألياف البصرية :**

إن رقمنة الجماعات الإقليمية وتطورها تكنولوجيا يظهر أساسا في ربط ملحقات البلديات على مستوى الوطن لا سيما أن الجزائر تتكون من 1541 بلدية، حيث أن الدولة الجزائرية تسعى إلى ربط جميع ملحقاتها بالألياف البصرية، ورغم أن هذه العملية لا تزال تفتقر إلى التطبيق الصارم لها إلا أنه يمكن اعتبارها قفزة نوعية نحو رقمنة جميع إداراتها[34].

ثانيا - معوقات تطبيق الرقمنة في خدمات الجماعات الإقليمية:

إن موضوع رقمنة خدمات الجماعات الإقليمية تكتسي أهمية بالغة لما لها من أهمية في تطوير الخدمات وسرعتها خاصة وأن الجماعات المحلية أصبحت الشريان بين

المؤسسات في الدولة الجزائرية، مما يستدعي فعالية الإدارة الرقمية وتطورها مع التطور الذي يشهده العالم حاليا.

ولتطور رقمنة الإدارات الإقليمية في الدولة الجزائرية لا بد من توفير آليات ووسائل وتنظيمات مختلفة من أجل مرافقتها وتفعيلها على أحسن وجه، وبالتالي وجَبَ توفير كل الوسائل والموارد البشرية والمادية مع ضرورة مرافقتها بالتأطير القانوني والتنظيمي المستمر من أجل تحقيق التنمية وتحسين الخدمات العمومية وجودتها[35].

ويعتبر توجه الدولة الجزائرية نحو رقمنة الجماعات الإقليمية وتطويرها تكنولوجيا تغيرا في ثقافة ممارسة الأعمال الإدارية نحو تأمين إدارة فعالة وأكثر كفاءة، وهذا ما نلاحظه في شتى مجالات الخدمات التي تقدمها مصالح الجماعات الإقليمية حاليا، لا سيما في خدمات المصالح البيومترية والحالة المدنية وحركة تنقل السيارات وربطها بجميع الشبكات، مما يسهل على المواطن عناء التنقل والتعب مع السرعة في الحصول عليها.

كما أنه يمكن القول أن توجه الدولة الجزائرية لم يكن في مجال رقمنة الجماعات الإقليمية فقط، بل مس جميع القطاعات العمومية الأخرى، حيث أن رغبته تتجه إلى زيادة الكفاءات وفعالية الأداء والعمل الإداري، لذلك نجد أن جميع الإدارات الادارات تسعى إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات لإدارة المشاريع وتسيير مختلف مصالحها وخدماتها.

ولعل المشرع الجزائري يسعى إلى تطبيق الرقمنة في خدمات الجماعات الإقليمية سعيا منه للحد من الفساد والابتعاد عن المحسوبية والبيروقراطية، لكسب ثقة المواطن وتوفير خدمات أفضل والابتعاد عن التعقيدات الإدارية مع السرعة في إنجاز العمل المطلوب[36].

ورغم هذا التطور التكنولوجي في الخدمات العمومية إلا أنها لا تخلو من سلبيات عديدة كانتشار التجسس الإلكتروني في الانظمة الإدارية مما يؤدي بغياب سرية المستندات، وزيادة نسبة البطالة وشلل الإدارة في حال وجود أي خلل على مستوى الإدارة الالكترونية نتيجة عدم التطبيق الجيد والسوي لمفهوم الرقمنة[37].

ويمكن القول على أن مؤشرات تطور الخدمات التي تقدمها الجماعات الإقليمية إلكترونيا تتمثل في ربطها بالألياف البصرية، وهذا ما يقدمه لنا مؤشر الأمم المتحدة لتطور الخدمات الإلكترونية في الدولة الجزائرية لسنة 2014 و سنة 2018، بالإضافة إلى تطور وسرعة واردات السلع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات[38].

ومن خلال ما سبق يمكن التطرق إلى أهم المعوقات التي تعرضنا إليها بحكم أننا نمارس العمل داخل الجماعات الإقليمية في النقاط التالية:

- ضعف التكفل بانشغالات المواطن بشكل مناسب راجع إلى عدم كفاءة وتأهيل الموظفين الذين يقومون باستقبال طلبات المواطنين.

- البطء في أداء الخدمات التي تقدمها الجماعات الإقليمية في الدولة نظرا لتعقد الرقمنة وسوء التسيير في الخدمة.
- لا تزال الوساطة تلعب دورا في تقديم الخدمات داخل الجماعات الإقليمية في الجزائر رغم كل الجهود المبذولة مؤخرا.
- الغياب التام لدورات التكوين وتحسين المستوى لأغلب عمل وموظفي الجماعات الإقليمية نتيجة عدم تقيد المسؤولين على هذا الأمر، إلى جانب تماطل الكثير من الموظفين وتهربهم من هذه الدورات التكوينية والتحسيسية رغم أنها تلعب دورا هاما في هذا المجال، رغم نص القوانين المنضمة على ذلك على سبيل الثال قانون البلدية[39].
- سوء استخدام الموارد التنظيمية المتاحة للجماعات الإقليمية نتيجة التسيب والإهمال واللامبالاة مما أدى إلى عدم جودة الرقمنة ونفعها[40].
- وقوع الكثير من الموظفين في الأخطاء أثناء القيام برقمنة الوثائق الإدارية نتيجة عدم الدراية الكافية في هذا المجال، وضعف كفاءتهم.
- عدم وجود لجان مراقبة من المصالح المركزية في الدولة بهدف التوعية والتكوين على مستوى الجماعات الإقليمية.

خاتمـــة:

إن التطور المتسارع للتكنولوجيا والمعلومات التي يشهدها العالم حاليا وانتشار شبكات الانترنت أثر على طبيعة العمل الإداري في جميع الدول، مما نتج عنه تغير جذري وتقدم علمي وتقني في جميع الخدمات، وتراجع كل الخدمات التقليدية وتحولها إلى خدمات تكنولوجية ومعلوماتية متميزة وعالية الدقة.

وعملية التقدم التكنولوجي أدت بإدارات الجماعات الإقليمية في الجزائر بهدف مواكبة التطورات إلى تحول الخدمات العمومية وتطويرها داخل الجماعات الإقليمية وهذا ما نشهده اليوم داخل كل إداراتها، عن طريق خلق مصالح ومكاتب متخصصة في تقديم خدمات الكترونية للمواطنين وسرعتها على سبيل المثال الشباك الالكتروني.

ولعل الانتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الإلكترونية أصبح في الوقت الراهن حتمية يفرضها الانتشار التكنولوجي ولا يمكن أن تكون محل اختيار بهدف مسايرة التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، لا سيما عندما نكون أمام رقمنة المجالات المالية مثل الصفقات العمومية فتضفي الشفافية في المعاملات المالية وإرساء مبدأ المساواة والمنافسة الشريفة بين كل المتعاملين.

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم بعض من التوصيات من أهمها :

• رغم النص على العمل الإلكتروني إلا ان الواقع والقانون غير متطابقين ومتناسقين وهذا ما نلتمسه من الناحية العملية للصفقات العمومية، فتبقى القوانين

مجرد حبر على ورق، وبالتالي يجب توفير آليات قانونية وردعية للتقيد الصارم بالبوابات الإلكترونية.

- تأطير الكوادر البشرية في الجماعات الإقليمية بما يتلاءم مع عمليات الرقمنة الحديثة، والاستخدام الجيد للتكنولوجيا داخل هذه الجماعات.
- التنسيق الجيد مع المصالح المركزية واللامركزية في الدولة من أجل إنجاح هذه العملية، مع تعامل وتنسيق الجماعات الإقليمية فيما بينها .
- تخصيص موارد مالية بغرض فتح دورات تكوينية لموظفي الجماعات الإقليمية قصد التعرف أكثر على أهمية الرقمنة في خدمات الجماعات المحلية.
- الحث على الإكثار من لجان المراقبة والمتابعة ودعمها بموظفين لهم كفاءة لمتابعة عملية الرقمنة وانجاحها لمواكبة كل التطورات الحديثة.
- عصرنة الجماعات الإقليمية بجميع الوسائل المادية التي تحتاجها بهدف انجاح عميلات الرقمنة لا سيما أننا نلاحظ اليوم عدم تزويد هذه الإدارات بالأجهزة والوسائل المتطورة والتي تساعد على رقمنة الخدمات وجودتها.
- الإكثار من عمليات التكوين وتحسين المستوى في مجال رقمنة الخدمات العمومية وتحسينها، لمسايرة التطورات الحديثة.

قائمة المصادروالمراجع:

1. أ . د عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2012.
2. روباش سليمة، الوظيفة الاقتصادية للجماعات المحلية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2023-2024.
3. سويقات عبد الرزاق، دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018 – 2019.
4. شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية -، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2011، ص 14.
5. أ. حمادو سليمة، أ. سرير رابح عبد الله، تكوين الجماعات المحلية ورهان تحسين الخدمة العمومية المحلية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدية – الجزائر- المجلد 09، العدد 01، جانفي 2023.

6. حمزة خادم، المبادئ الحديثة لحوكمة سير المرفق العام في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة2020 ، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة -الجزائر، مجلد 09، العدد 03، أفريل 2023.

7. حميدي جليلة إيمان، بورايو محمد ياسين، واقع الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، المجلد 03، العدد 02، سنة 2020

8. ساردو زين العابدين، جزار مصطفى، " دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر : البلدية نموذجا"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت - الجزائر-، المجلد 08، العدد 02، سنة 2024.

9. فوزية صادقي، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول الرقمي العالمي، مجلة العلوم الانسانية أم البواقي، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2020.

10. قمار خديجة، رقمنة الصفقات العمومية – المتطلبات والتحديات-، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، المجلد 06، العدد 02، 2023.

11. قانون رقم 23- 12 المؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، بتاريخ 06 1اوت 2023.

12. قانون رقم 08-14 المؤرخ في: 09 أوت 2014، المعدل المتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في19 فيفري 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49 الصادرة بتاريخ 20 أوت 2014.

13. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخ في 29 فبراير 2012.

14. قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخ في 03 يوليو 2011.

15. المرسوم الرئاسي رقم143-17 المؤرخ في 11أفريل 2017 الذي يحدد كيفية إعداد بطاقة التعريف البيومترية و تسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الصادرة في 11أفريل 2017.

16. المرسوم الرئاسي رقم 15 – 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

17. المرسوم التنفيذي رقم 88 – 131 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق لـ 04 يوليو 1988 الذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 بتاريخ 06 يوليو 1988.

18. تعليمة رقم 4218 المؤرخة في 16 مارس 2023 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والمتضمنة إعادة تفعيل مسك سجل الشكاوى ووضع آلية للتنسيق والمتابعة.

https://:www.interieur.gov.dz الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.